يقع قبلها المعطوف الذي في خبرها بعدها التاسعة
قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحق
مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جا
اني ومات الناس حتى الانبياء عليهم الصلاة والسلام
وقتلوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما
قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا
ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون
على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه اي
يرضوا احدهما اذ ارضا احدهما ارضا الاخر ويجوز
زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الثاني اكتفا بخبر الاول
اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده
عطف على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما
الفا وثم فان كان الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوف
بهما على المعطوف عليه فعنى مطابقته لهما خلافا
قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول
نحو زيد فعمرو قام وزيد قام فعمرو اي فعمرو
قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان
تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار ولجاز
الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم
عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على
انتفا الترتيب حتى يناقض الفا وثم اذ قد يقال
قام الرجلان مع ترتب قيامهما والاضمار والاظهار
في هذا سوا اتفاقا وقام الرجلان مثلان في احتمال
اجتماع القيامين وترتبهما وان لم يكن الضمير في
الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني
زيد

زيد فعمرو فقتلتهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما
لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معهما
وتركها موكول الى قصدك فان قصدت احدهما
وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف
عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد
بل عمرو قام وزيد او عمرو اتاك وكذا تقول زيد
وهند جاني والمتبلت للتذكير وتقول في غير الخبر
جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وان زيد اضربت
ام عمرا فاجعه وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت
بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع انى
دعوتهما وزيد او عمرو جاني وقد جيتهما واكرمتهما وتقول
في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه
ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر واما عرض
ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قاله
بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى
ان يكن غنيا او فقيرا فلا تباس فالله اولى بالغنى والفقر
معا واما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها
بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا كان لان الضمير
راجع الى الروية المدلول عليها بقوله راوا ولا تستنكر
عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما جاز وكثر في الاباحة
جواز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن وابن سيرين
صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان
لا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واعترف السوح فقال

Copyright © King Saud University